توصيات اللجنة المكلفة بمتابعة مشروع فهرسة وجمع الوثائق العثمانية:

اجتمعت لجنة مشروع فهرسة وجمع الوثائق العثمانية اجتماعها الأول في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ٢٧ رجب ١٤٠٨هـ الموافق ١٥ مارس ١٩٨٨م في قاعة البديع بفندق شيراتون البحرين واجتماعها الثاني في الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء ٢٨ رجب ١٤٠٨هـ الموافق ١٦ مارس ١٩٨٨م في القاعة نفسها بالأعضاء الذين تم إنتخابهم في الدورة التاسعة المنعقدة في أبو ظبي بتاريخ ١٨ ـ ٢٠ نوفمبر ١٩٨٦م والتي تقرر تشكيلها برئاسة الأمين العام سعادة الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة وعضوية كل من:

١ ـ مركز الوثائق والدراسات في أبو ظبي.

٢ ـ مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر.

٣ ـ مركز الوثائق في الديوان الأميري بدولة الكويت.

٤ ـ دارة الملك عبد العزيز بالرياض.

٥ ـ مركز الدراسات والبحوث اليمنى بصنعاء.

ولما كان سعادة الأمين العام خارج البحرين في هذه الفترة فقد أناب عنه مدير مركز الوثائق التاريخية في البحرين ونائب الأمين العام في حضور الجلسات وحضر الاجتماع كل من الدكتور بدر اليعقوب الأمين العام المساعد ورئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بالكويت والدكتور محمد مرسي عبدالله مدير مركز الوثائق والدراسات في أبو ظبي والدكتور عثمان سيد أحمد إسماعيل مدير مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر والأستاذ بهاء الإبراهيم مدير مركز الوثائق في الديوان الأميري بالكويت والأستاذ حمد عبد الرحمن العمرو مدير المركز الوطني للوثائق والمخطوطات بدارة الملك عبد العزيز في الرياض.

وافتتح الدكتور علي أبا حسين الجلسة باسم الله وانتقل بعد ذلك الحاضرون إلى مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وهي:

١ ـ تمويل صندوق الأمانة العامة.

٢ ـ كيفية صرف هذه الأموال.

٣ ـ ما يستجد من أعمال.

وبعد المناقشة توصل المجتمعون إلى التوصيات الآتية:

١ ـ أن يقوم سعادة الأمين العام بالحصول على موافقة الجهات المسئولة في الجمهورية التركية على التصريح للأمانة العامة بفهرسة وتصوير الوثائق العثمانية المتعلقة بدول الخليج العربي والجزيرة العربية كما يطلب من الجهات الرسمية التركية الاستثناء من الإجراءات المتبعة في الأرشيفات التركية من حيث عدد الوثائق المصورة والإجراءات الروتينية الأخرى التي تعيق إعداد المشروع، كما يطلب من الحكومة التركية تسمية شخص من قبلها يكون حلقة اتصال بينها وبين الأمانة العامة لتحقيق هذا المشروع.

٢ ـ تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بالأمانة العامة بدفع مبلغ قدره عشرة آلاف ١٠,٠٠٠ دولار سنوياً كحد أدنى اعتباراً من الأول من يناير ١٩٨٨م وأن يفتح باب التبرع لمن يريد أن يضيف إلى هذا الصندوق وفي حالة تعدد المراكز في الدولة الواحدة يحق لها تقسيم هذا المبلغ فيما بينها.

٣ ـ لما كان مركز الوثائق والدراسات في أبو ظبي قد قام بفهرسة جانب من الوثائق العثمانية المتعلقة بتاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية مع موجز لكل وثيقة ورقمها ومكانها ومجموعة المجلد ورقم الصفحة والبالغ عددها حوالي اثني عشرةألف ١٢,٠٠٠ وثيقة في نحو أربعة آلاف ٤٠٠٠ صفحة وقام بهذا العمل الأستاذ عثمان صويغت تحت إشراف من المركز المذكور مقابل أجر شهري قدره ثمانمائة وخمسون =/ ٨٥٠ دولاراً. وقد رصد المركز مبلغ وقدره اثني عشر ألف ١٢,٠٠٠ دولار سنوياً في سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في أنقرة. لذا اعتبر هذا المبلغ هو حصة مركز الوثائق والدراسات في أبو ظبي لعام ١٩٨٨.

٤ ـ يكلف الدكتور محمد مرسي عبدالله مدير مركز الوثائق والدراسات في أبو ظبي بالإتصال بالأستاذ عثمان زكي صويغت لشرح التطور الجديد في المشروع ويبلغه بإرسال الفهرسة الجديدة مباشرة إلى الأمانة العامة في البحرين التي تقوم بدورها بتوزيعها على المراكز، على أن تظل المعاملة المالية مع الأستاذ عثمان زكي صويغت مرتبطة بمركز الوثائق والدراسات بدولة الإمارات أو السفارة في أنقرة بخصوص مستحقاته المالية لعام ١٩٨٨م وذلك في حدود المبلغ المرصود لهذه المهمة في السفارة على أن تتحمل الأمانة العامة منذ بداية عام ١٩٨٩م هذه المسئولية تجاه الأستاذ صويغت أو أي شخص يقوم مقامه ويقوم مركز الوثائق والدراسات في أبو ظبي بسداد حصته السنوية مباشرة إلى الأمانة العامة.

٥ ـ يحق للأمين العام اختيار أشخاص آخرين للقيام بهذا المشروع وفقاً لمقتضيات الحاجة.

٦ ـ تكتب رسائل لمراكز الدراسات والوثائق التابعة للأمانة العامة وبها رقم الحساب لصندوق الأمانة العامة حتى يسهل تحويل المبالغ المخصصة سنوياً من المراكز لدعم هذا المشروع. ويتابع الأمين العام عملية دفع حصص الدول الأعضاء وتنفيذ التزاماتها. أما رقم حساب الأمانة العامة فهو (٦٧٠٠٧٩) على بنك البحرين والكويت ـ درع الرفاع الغربي.

٧ ـ ارتأت اللجنة أن يترك لسعادة الأمين العام الوسيلة المناسبة لتقديم فهرس الوثائق للمسئولين في الدول الأعضاء وذلك على سبيل الإهداء وبيان نشاط الأمانة العامة في هذا المجال بصفة شخصية أو تكليف من ينوب عنه بالقيام بهذه المهمة.

٨ ـ تقوم الأمانة العامة بتصوير نسخ من فهرس الوثائق الموجود في مركز الوثائق والدراسات في أبو ظبي وتوزيعه على المراكز التابعة للأمانة العامة والجهات التي يحددها الأمين العام على أن تكون تكلفة التصوير والتجليد من ميزانية الأمانة العامة. كما تفوض اللجنة سعادة الأمين العام بالصرف من ميزانية الأمانة العامة على كل ما يتعلق بتحقيق هذا المشروع من فهرسة وتصوير ونحو ذلك. وتتولى الأمانة العامة الإشراف والمتابعة لتنفيذ المشروع بصفة دورية أو بالوسائل التي تراها مناسبة لتحقيق هذا الغرض.

٩ ـ توجيه الشكر لسعادة الأمين العام على اهتمامه ورعايته لهذا المشروع، كما تتمنى اللجنة أن ترى الأمانة العامة في مزيد من الازدهار بتوجيهاته وحكمته المعهودة في هذا المجال.

١٠ ـ لما كان مركز الوثائق والدراسات في أبو ظبي سباقاً في جمع وفهرسة الوثائق وقد أبدى المركز استعداده لتقديم ما قام به من فهرسة الوثائق عن الخليج العربي والجزيرة العربية، لذا يتوجه المجتمعون بالشكر والتقدير للقائمين على هذا المركز وعلى رأسهم معالي الشيخ أحمد خليفة السويدي لتكرمه بالموافقة على إرسال نسخ من فهرسة الوثائق العثمانية التي تمت في أبو ظبي إلى مراكز الوثائق والدراسات في الخليج العربي والجزيرة العربية عن طريق الأمانة العامة مع تمنياتهم بمزيد من التقدم لهذه الجهود التي ستدعم جهود الأمانة العامة.